800/120/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المكتبة المركزية
المركز الجامعي ميلة
462

التنازع في النحو العربي من خلال كتاب النحو الوافي لـ "عباس حسن"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، في اللغة والأدب العربي
تخصص: اللغة العربية

إعداد الطلبة:
- حفيظة دولة.
- سامية معوش.
- آمال بوخلالة.

إشراف الأستاذ:
- عبد الكريم خليل.

السنة الجامعية: 2012/2011

بسم الله الرّحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون ﴾.

صدف الله العظيم

في مثل هذه اللحظات نتوقف لكي نفكر، قبل أن نخط هذه الحروف لنجمعها في كلمات تتبعثر هذه الحروف عبثا نحاول جمعها في سطور كثيرة لا تسعها الأوراق.....

لكن ها نحن في نهاية المطاف مع ذكريات و صور تجمعنا لفراق من كانوا إلى جانبنا فوجب شكرهم.

فقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان إلى من أشعل شمعة لتضيء دروب علما، إلى من وقف على المثابرة و أعطى من حصيلة فكره ليسدد دربنا، إلى من زرع حب الاجتهاد في نفوسنا، إلى من حمل أقدس رسالة في الحياة، إلى الأستاذ القدير المشرف

"عبد الكريم خليل"

كما نخص بالشكر الجزيل الأساتذة الأفاضل: بشيري عمار، قبايلي عبد الغاني، و سليم عواريب.

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون﴾.

صدف الله العظيم

في مثل هذه اللحظات نتوقف لكي نفكر، قبل أن نخط هذه الحروف لنجمعها في كلمات تتبعثر هذه الحروف عبثا نحاول جمعها في سطور كثيرة لا تسعها الأوراق.....

لكن ها نحن في نهاية المطاف مع ذكريات و صور تجمعنا لفراق من كانوا إلى جانبنا فوجب شكرهم.

فقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان إلى من أشعل شمعة لتضيء دروب علما، إلى من وقف على المثابرة و أعطى من حصيلة فكره ليسدد دربنا، إلى من زرع حب الاجتهاد في نفوسنا، إلى من حمل أقدس رسالة في الحياة، إلى الأستاذ القدير المشرف

"عبد الكريم خليل"

كما نخص بالشكر الجزيل الأساتذة الأفاضل: بشيري عمار، قبايلي عبد الغاني، و سليم عواريب.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: ظاهرة التنازع في العمل.

- المبحث الأول: مفهوم التنازع و أركانه.
- المبحث الثاني: شروط التنازع.
- المبحث الثالث، صور التنازع.
- المبحث الرابع: الوظائف الدلالية للتنازع و فوائده.
- المبحث الخامس: معالجة ظاهرة التنازع عند بعض النحاة.

الفصل الثاني: معالجة عباس حسن لظاهرة التنازع.

– المبحث الأول: التعريف "بعباس حسن" (صاحب كتاب النحو الوافي).

– المبحث الثاني: نبذة عن الكتاب:

- المطلب الأول: سبب تأليف الكتاب.
- المطلب الثاني، مؤلفات عباس حسن.

- المبحث الثالث: نظرة عباس حسن للتنازع.

خاتمة.

مقـــدمـــة

مقدمـــة

إن علم النحو أثر من آثار العقل العربي، تفرغ له العباقرة من أسلافنا، فجمعوا أصوله وثبتوا قواعده ورفعوا بنيانه، ومنزلته من العلوم الإنسانية في منزلة الدستور من القوانين الحديثة، وأصلها الذي تستمد عونه وهذه العلوم النقلية لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير النحو. فهل ندرك كلام الله تعالى ونفهم دقائق التفسير غير ذلك من هذه العلوم إلا بإلهام النحو وإرشاده؟

لقد اعتمد النحاة في تقعيد النحو وتأصيله على الشعر، وجعلوه الركيزة الأساسية لصياغة القواعد النحوية التي يقاس عليها في الاستشهاد لقضاياه الكلية والجزئية وأغفلوا أهم مصدر، من مصادر اللغة وهو القرآن الكريم الذي يعد الركن والحصن الحصين، للغة العربية، فلم يحتج النحاة بالقرآن الكريم في الكثير من القضايا النحوية مع أنه النص الوحيد الموثوق في صحته وأما غيره من النصوص العربية وفي ذروتها الشعر فقد تطرق إليها التصحيف ودخلها كثير من التغيير، ونرى أن مؤلفات النحو قديما وحديثا يدور بعضها في فلك بعض فاللاحق يرث ما في السابق من مسائل نحوية بشواهدها ولو أنهم اعتمدوا على القرآن الكريم بالدرجة الأولى مما أدّى إلى الاختلاف في هذه المسالة. ونرى أيضا أن العلماء وضعوا (التنازعية) أساسا لهذه القضية من هذا المنطلق اختلفوا في أصوله وأحكامه الفرعية ففي جملة التنازع يوجد عاملان يحاول كل منهما الاستئثار بمعمول، فالأول يطلب باعتبار أنه أحق من العامل الثاني لأنه جاء أولا وعندئذ ينشب التنازع بين العاملين لمحاولة استئثار كل منهما بذلك المعمول فهذا القول أدّى إلى مشكلات واضطرابات في أحكامه المختلفة ولهذا ولغيره من الأسباب نادى العلماء بإلغاء هذا الباب من النحو العربي ومنهم: شوقي ضيق، عباس حسن، صلاح الدين مصطفى بكر، وسيأتي بيانهم إن شاء الله تعالى وتهدف هذه الدراسة إلى تأصيل قاعدة التنازع من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى والكشف عن تلون ظاهرة هذه القاعدة في هذا الأسلوب وإظهار قاعدة فنية قوية وحسم اختلاف النحاة وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد والوصول إلى نقطة تكشف عن الأسرار التي تكمن فيها مشكلات التعقيد وتقديم حلول مناسبة ترضي العلماء وتقنع الفضلاء إن شاء الله. وهكذا فإن إشكال بحثنا يتمثل في الأسئلة الآتية:

ما مفهوم التنازع عند النحاة وكيفية معالجتهم لهذا الموضوع؟ وما هي أهم شروطه وصوره وفوائده؟.

أما السبب الذي وقعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو عدم التطرق إليه وعدم معالجته من قبل، والفضول كذلك لمعرفة واكتشاف هذا الباب لأننا كنا نجهله أو بالأحرى ليس لدينا معارف كثيرة ومسبقة اتجاهه.

لقد واجهنا أثناء إنجازنا هذا البحث صعوبات جمة، أهمها: جمع المصادر والمراجع واستنباط المادة العلمية وتفصيلها وفق خطة البحث، لاسيما أن الموضوع قليل التناول بالكيفية التي طرحناها إضافة إلى شح الدراسات في هذا الموضوع وصعوبة الموضوع في حد ذاته.

يحوي هذا البحث مقدمة وفصلين وخاتمة، أما المقدمة فتتناول أهمية البحث في موضوع التنازع وأسباب اختيار الموضوع والصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازه، والمنهج المختار. أما الفصل الأول فيتناول ظاهرة التنازع في العمل وقد جاء في خمسة مباحث وتطرق المبحث الأول إلى مفهوم التنازع لغة واصطلاحا وأركانه، وجاء المبحث الثاني ليدرس شروطه، والمبحث الثالث صوره، أما المبحث الرابع فوائده، والمبحث الخامس جاء لمعالجة ظاهرة التنازع عند بعض النحاة، والفصل الثاني تناول فيه معالجة حسن عباس لظاهرة التنازع وقد جاء فيه ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى التعريف بصاحب الكتاب "عباس حسن" أما المبحث الثاني فقد تناول نبذة عن الكتاب (النحو الوافي) ويوجد فيه مطلبان، المطلب الأول: سبب التأليف، المطلب الثاني: أهم المؤلفات لعباس حسن، والمبحث الثالث نجد فيه نظرة عباس حسن للتنازع.

وختمنا البحث بخلاصة مبرزين فيها نتائج توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع. أما المنهج الذي اعتمدناه فهو المنهج الوصفي.

وبخصوص مصادر البحث ومراجعه المعتمدة في هذه الدراسة فيمكن تصنيفها حسب الأهمية كالآتي:

أولا: القرآن الكريم برواية ورش.

ثانيا: النحو الوافي لعباس حسن.

ثالثا: الكتاب لسيبويه.

رابعا: النحو التطبيقي لهادي نهر.

خامسا: المقتضب للمبرد.

ولا يفوتنا تقديم شكرنا الجزيل لأستاذنا القدير "عبد الكريم خليل"؛ الذي أفادنا بنور علمه، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ليرى هذا الموضوع ساريا في طريق النور، كما لا يفوتنا أن نشكر كل من أسهم في دعم هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة تشجيع، وشكرنا الجزيل لمعهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لميلة.

الفصل الأول

الفصل الأول ظاهرة التنازع في العمل

المبحث الأول: مفهوم التنازع وأركانه:

أولا: مفهوم التنازع:

1/ **لغة**: يجدر بنا قبل أن نتحدث عن تعريف التنازع اصطلاحا أن نشير إلى معناه لغة وهو مصدر على وزن (تفاعل)، والتنازع: التخاصم والتجاذب وتنازع القوم في الشيء اختصموا بينهم، نزاعة أي خصومة في حق[1].

2/ اصطلاحا: تعددت تعاريف التنازع ونذكر منها:

- التنازع هو أن يطلب عاملان متقدمان لمعمول واحد أن يكون أحدهما هو عامله[2]. نحو قوله تعالى:﴿ **آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾ (الكهف:96) وقوله أيضا :﴿ **هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾ (الحاقة :19) ومنه راجعت وحفظت الدّرس.

ويتضح ممّا سبق أنّ العاملين قد يكونان فعلين متصرفين أو اسمين، أو فعلا أو اسما وأنّ التنازع لا يكون بين فعلين جامدين ولا بين حرفين، ولا بين متصرف وآخر جامد أو فعل متصرف واسم غير عامل[3].

- هو عبارة عن توجّه عاملين إلى معمول واحد نحو :" أهديت وكافأت عمرا" فكلّ من أهديت وكافأت يطلب "عمرا" للمفعولية[4].

- هو تقدم عاملين مذكورين فأكثر من فعل متصرف أو شبهه على معمول واحد ويكون اسما ظاهرا. فكل من العوامل المتقدمة يريد العمل في ذلك الاسم هو أثر من آثار العمل النحوي، فليس هناك تنازع بين حرفين ولا بين فعلين جامدين ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد أو فعل متصرف واسم غير عامل فلا تنازع ما لم يتوجه كل من العاملين إلى معمول من غير خلل في اللفظ أو المعنى.[5]

---

[1] – ينظر: مختار الصحاح، محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المكتبة الأموية، بيروت دمشق، د ط، د ت، ص352.

[2]– ينظر: النحو العربي، عبد علي محمد صالح، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص 212.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 212.

[4] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ابن عقيل، دار الكتب العلية، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص 276.

[5]– ينظر النحو التطبيقي، هادي نهر، جدار الكتاب العالمي، عمان– الأردن– ط1، ج 1، 2008، ص 470.

- هو تقدم فعلين متصرفين أو ما يشبههما محلّ المصدر أو واحد من المشتقات كاسم الفاعل أو اسم المفعول مع تأخر المعمول عنهما الذي يكون مطلوبا لكلّ منهما[1].

- التنازع أن يتوجّه عاملان متقدمان، أو أكثر إلى معمول واحد متأخّر أو أكثر كقوله تعالى: "**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**" (الكهف: 96)، "آتو" فعل أمر يتعدّى إلى مفعولين، ومفعوله الأول هو الياء، ضمير المتكلّم وهو يطلب "قطرا" ليكون مفعوله الثاني "أفرغ": فعل مضارع متعدّ إلى مفعول واحد، وهو يطلب "قطرا" قد تنازعه عاملان كلاهما يطلبه ليكون مفعولا به له لأنّ التقدير "**آتُونِي قِطْرًا أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ**" وهذا هو معنى التنازع.

التنازع هو أن يتجه أحد العاملين إلى معمول واحد، فهذان العاملان يتنازعان على هذا المعمول، وكذلك سمّي عند النحّاة بـــ"التنازع" في مثل "كتب وقرأ خالد ودوّنت وفهمت الدّرس"[2]

أركان التنازع: له ركنان، وهما:

أ- الفعلان أو ما يشبههما يسميان عاملي التنازع.

ب- المعمول ويسمى المتنازع فيه.

المبحث الثاني: شروط التنازع.

تضاربت الآراء حول هذا الموضوع كثيرا ويمكن أن نوجز ذلك فيما يلي:

1- يشترط في العاملين أن يكون بينهما ارتباط فلا يجوز قولك: "قام جلس خالد" إذ لا ارتباط بين الفعلين والارتباط يحصل بواحد مما يأتي:

أ- العطف: نحو "قدم وقعد خالد "

ب- أن يكون الثّاني جوابا للأول: كقوله تعالى:﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ**﴾ (النّساء 176)

2- يجب تقدّم العاملين على المعمول لا، فلو تأخّر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع نحو: أيّ التلاميذ قابلت وأكرمت؟

3- يجوز إعمال أيّها شئت، رجّح البصريون الثاني لقربه ورجّح الكوفيّون الأول لتقدّمه

4- إذا أعملنا الأول في المعمول أعملنا الثاني المهمل في ضميره نحو: حضر وقدم ابناك.

---

[1]- ينظر النحو الشافي، محمود حسني مغاسلة، دار المسيدة، عمان،الأردن،ط 2، 2011، ص:586.

[2]- يُنظر: الإعراب الميسر والنحو، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، د ط، 1998، ص 70.

- يلتزم الإضمار إن كان مطلوب العمل مما يلزم ذكره كالفاعل ونائب الفاعل ولا فرق في وجوب الإضمار بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني تقول: يحسنان ويسيء، أخواك ويسيئان أخواك.

- أمّا إذا كان مطلوب الفعل المعمل غير مرفوع فهو إمّا أن يكون عمدة في الأصل مفعول ظنّ وأخواتها[1] أولا، فإن كان الطّالب له هو الأول وجب إضماره مؤخّرا نحو: ظنني وظننت زيدا قائما وإيّاه. وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متّصلا أو منفصلا نحو: ظننت وظنني زيدا قائما أو ظننت وظنني إيّاه زيدا قائما.

- أمّا إذا كان مطلوب الفعل ليس بعمدة فإن كان الطالب له الأول لم يجز الإضمار نحو: مدحت ومدحني عليّ[2].

المبحث الثالث: صور التنازع.

للتنازع أربع صور:

1/ أن يتنازع العاملان على الفاعلين نحو: استقبلني وكافأني أخي .

2/ أن يتنازع العاملان على المفعولية كقوله تعالى :﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف/96].

3/ أن يتنازع العاملان على الفاعلية والمفعولية نحو: هنأني وهنأت محمداً فالأول اقتضى الفاعلية واقتضى الثاني المفعولية.

4/ أن يتنازع العاملان على المفعولية والفاعلية نحو: هنأت وهنأني محمد[3]

ولكل صورة من هذه الصور الأربعة حكم يتمثل في:

أ- إذا تنازع عاملان في اسم ظاهر بعدها أي أراد كل واحد منهما أن يعمل في ذلك الاسم **فهذا يكون على أربع صور:**

1- أن يتنازع العاملان في الفاعلية فقط نحو: استقبلني وأكرمني زيدٌ.

2- أن يتنازع العاملان في المفعولية فقط نحو: استقبلت وأكرمت زيداً.

---

[1] - ينظر: المرجع السابق ص 212.

[2] - ينظر: المرجع نفسه ص 212.

[3] - ينظر:النحو العربي، عبد علي حسين صالح، ص214.

3- أن يتنازع العاملان في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الأول الفاعل والثاني المفعول نحو: مدحني ومدحت علياً.

4- عكس الثالث نحو: مدحت ومدحني عليٌ.[1]

ب- الأحكام الإعرابية لكل صورة:

اتفق النحاة على إعمال أي العاملين المتقدمين (مفعول) المعمول المتنازع فيه ولكنهم اختلفوا بين موجب وإعمال الأول وموجب وإعمال الثاني وإعمال الثاني وارد في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [لحاقة: 19]

بإعمال الثاني لأن الاهتمام منصب على القراءة فهي الأولى من مجرد المناولة لأن في القراءة فلاح وفوز، أما المناولة فالقصد القراءة واطلاعهم عليه والذي نراه أن هناك اعتبارات نحوية وأخرى دلالية تحكم إعطاء العمل للأول أو الثاني ويمكن أن نبين ذلك في النقاط الآتية :[2]

أولا: إذا اتفق العاملان في الطلب فبإمكانك إعمال أيهما تريد في المعمول الظاهر وتقدير معمول العامل الآخر لدلالة معمول صاحبه عليه، نقول: قام وخطب خالد، و(اللهم صلّ وسلِّم وبارك على سيدنا محمد).

ثانيا: إذ تباينت وجهة طلب العاملين كأن يكون المعمول مرفوعا واحدا العاملين يطلبه للنصب أو الجر والآخر يطلبه للرفع.

أو يكون المعمول منصوبا أو مجرورا، أحد العاملين يطلبه للرفع نحو: أكرمني وأكرمت زيداً. وفي هذه الحالة يضمر في الثاني على تقدير (أكرمني وأكرمته زيدٌ) ونحو: (أكرمت وأكرمني زيدٌ) بالإضمار في الأول على تقدير أكرمته وأكرمني زيدٌ.

ثالثا: قد يكون العامل في الاسم المتأخر الأول كقوله (شكرت شكراني المحمدين) فالإضمار في الثاني لازم، فإذا كان العامل في الاسم المتأخر الأول كقولك (شكرتني وشكرت الفضليات) وقد يوجد في الكلام ما يلزم إعمال الثاني لا الأول كقول (أرجعت

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكتبة المركزية

[1] - ينظر النحو التطبيقي، هادي نهر، ص 471.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 471- 472.

بل ضاع الكراس) لأنك أردت تثبيت الضياع وقد يلزم إعمال الأول نحو (لا مدحت ولا قمت محمداً لأن الثاني لازم[1].

قد يخضع إعمال الأول أو الثاني بدلالة مطلوبة من دون غيرها على النحو الذي سنوضحه في الوظائف الدلالية لأنماط التنازع الآتية:[2]

المبحث الرابع: الوظائف الدلالية للتنازع وفوائده.

حسب مقولة النحاة حول قوة الاسم الظاهر على الضمير فإن إعمال أحد المعمولين في الاسم الظاهر وإضمار معمول الآخر يؤدي إلى وجوب أهمية الإعمال في الاسم الظاهر على حساب الضمير، إذا فالتصريح بالشيء أهم من أن يضمر فلو قيل مثلا: (ساعدني وساعدت عليا) وذلك بإعمال الثاني في عملية نصب (عليا) هذا يدل على اهتمامك بمساعدة علي ولذلك جعلته مفعول لفعلك، أما قولك (ساعدت وساعدني علي) بإعمال الثاني في عملية رفع (علي) يؤدي إلى الاهتمام بمن ساعدك وهو "علي" ولذا جعل عمدة.

ولو قيل مثلا: "هنّأت وساعدت عليّا" فالاهتمام هنا منصب على المساعدة ولذلك تمّت عملية الإعمال للفعل الثاني في عليّا وحذف المفعول الأول والتهنئة .

أمّا لو قيل :" هنّأت وساعدته عليّا" والعملية تمّت من خلال إعمال الأول في الاسم الظاهر "عليا" فالاهتمام هنا منصب حول التهنئة لا المساعدة، ولهذا الغرض جعل "عليا" معمولا لذلك الفعل وأضمر في الثاني [3].

وللتنازع فوائد نذكر منها:

أولا: من المعلوم أنّ كلا من الفعلين والصّفات العاملة والمصادر تتنازع. فنجد أنّ المتنازع عليه يتعدّد أحيانا كأن يكونا فاعلين أو مفعولين فلا غموض في تحديد أيّهما معمولا وتقديرا لعامل آخر.[4]

---

[1] – ينظر: المرجع السابق. ص: 471– 472.

[2] – ينظر: المرجع نفسه. ص:472.

[3] – ينظر: المرجع نفسه. ص:473.

[4] – ينظر: المرجع نفسه. ص:473.

ولكن يحدث الإشكال عندما يكون أحد المتنازع عليها إمّا نائب فاعل أو فاعل ويكون الآخر مفعولا لأحدهما (أي العاملين المتنازعين) ووجه الإشكال أيضا يكمن في تحديد أيّهما المرفوع وأي الآخر منصوب بالنسبة لكل من العامل الأول أو الثاني.

ومثال ذلك "مدحت ومدحني أباك " بإعمال الأول في" أباك" أو نحو "مدحت ومدحني أخوك"[1] .

والإعمال هنا يكون في أحد المتنازعين، ولكن الإشكال يكمن في غير الواحد، فإذا كان الأول قد أعمل في المعمول برز ضمير المعمول في الثاني في التثنية والجموع وذلك حسب المعمول سواء كان بالنسبة إلى الثاني فاعلا أم نائب فاعل أم مفعولا، أم مجرور نحو:

- خرج وسار الطالبان .
- هنّأت وفاز الطالبين.
- دخل وأكرمتهما الطالبين.
- قدمت وفرح بها الطالبان.[2]

أمّا إذا أعمل الثاني يبرز الضمير الأول نحو:

- خرجا وسارا الطالبان.
- عملا وفاز الطالبين.

ثانيا: إذا كان العامل الثاني مؤكدا كان حكمه كحكم الساقط ولذلك يجب أن ننسب العمل إلى كليهما[3].

والدليل في ذلك كونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى، ليبذل بعد ذلك منزلة حرف زيد للتوكيد ومثال ذلك: "أتاك أتاك الغائبون".

---

[1] – ينظر النحو التطبيقي، هادي نهر، ص473.

[2] – ينظر المرجع نفسه ص474.

[3] – ينظر المرجع نفسه ص474 .

المبحث الخامس: معالجة ظاهرة التنازع عند بعض النحاة.

والتنازع يعرفه بعض النحّاة مثل سيبويه الذي لم يذكره باسمه وقال :"هذا باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[1] وكذا المبرد، إذ قال :"هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر"[2] وكان قد أشار إلى هذا وعرض العديد من الأمثلة وقال: "هذه المسائل تدل على ما بعدها وتجري على مناهجها فبما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى ثلاث مفعولين في إعمال الأول"[3].

أما ابن هشام فقال:" هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا بالإعمال"[4] إذ لم يحدد القدماء مصطلح التنازع بل تركوه في عناوين عامّة حتى وصل تحديده علماء القرون التالية فنسمي التنازع أو الإعمال، ونلاحظ أنّ ابن هشام قد أخده من قول بن مالك :"إنّ عاملين ..." ويشرحه ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافية [5] وقد حافظ المصطلح على حدوده حتى وقتنا هذا فقال ابن الحاجب: "وإذا تنازع الفعلان ظاهرا..."[6] وأمّا السيوطي فقال:" التنازع في العمل إذا تعلّق عاملان فأكثر كثلاثة وأربعة من الفعل ويشبهه كالوصف واسم الفعل بخلاف الحروف كـ(إنّ) وأخواتها باسم ..."[7] ويقول على أنه ليس من التنازع. وقد بيّنه الشّارح المحقق وأصله في إيضاح ابن الحاجب "

---

[1] – ينظر: الكتاب، سيبويه، أبي بشر، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط 3، ج5، 1996، ص:75.

[2] – ينظر: المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط1، 1963، ص 72.

[3] – ينظر المرجع نفسه ص124.

[4] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، د ط، 1979، ص 186

[5] – ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمول للتراث، دمشق، ط 1، 1982، ص 641.

[6] – ينظر: شرح الكافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر– مؤسسة الصادق بيروت، ط 1، 1982، ص201.

[7] – ينظر، همع الهوامع، السيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة القاهرة، ط1، ج2، 1327هـ، ص 108.

ويعرفه صاحب معجم الخليل "معجم مصطلحات النّحو العربي": "أن يتوجه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر نحو: تصدّق وأخلص الصّادق"[1].

يبدو لنا من التعاريف السابقة أن التنازع يقع في بحث الإعمال أو هكذا يسمى، كأن يقع عاملان على اسم كما ورد عند ابن مالك "إن عاملان اقتضيا..." ثم خصص العلماء العامل بالفعل لكنهم قيدوه بـــ "غالبا" أي ليس بالضرورة أن يكون العامل فعلا فحسب، بل ما يشبهه مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول أي ما يعمل عمل الفعل، ثم قالوا:"إنّ التنازع قد يكون في أكثر من عاملين فربما كان من ثلاثة أو أربعة عوامل، وقد يكون في هذه الزيادة على التعريف ما أوقع العلماء في الشطط و التكلف وهذا ما جعلهم ولا سيما المحدثين يقولون: إن بحث التنازع من أكثر الأبحاث اضطرابا وتعقيدا علما بأن العلماء أنفسهم لم يقعوا في القرآن والشعر على شواهد تثبت قواعدهم. وهذا ما جعلهم يتكلفون تركيب الجمل والأساليب النحوية ولو كان لهم ذلك لما كان في البحث أحكام كانت تزيّدا في التعريف والتحديد.

- **ما العامل؟** المعروف أن للعامل أنواعا كثيرة يدخل بعضها في بحث التنازع منها العامل القوي هذا الذي يؤثر في إعراب الكلام مظهرا ومحذوفا متقدما ومتأخرا كالفعل ومنها العوامل اللفظية وهي ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف والأفعال العوامل هي الأفعال التامة والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة وأفعال القلوب وأفعال المدح والذّم، وأسماء العوامل كأسماء الشرط، واسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والحروف العوامل كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس... ومن العوامل أيضا عاملا التنازع، وهما العاملان المتقدمان اللذان يتنازعان المعمول المتأخر.

هذه العوامل التي أقرها النحويون ووقفوا عندها وحدوها، فمنها الاسم والفعل والحرف ولكن الملاحظ أن العلماء حددوا العامل في بحث التنازع بالفعل، واسم الفاعل واسم المفعول، أي ما يعمل عمل الفاعل[2] ولم يتطرقوا إلى الحروف المشبّهة بالفعل، ولا الأفعال الناقصة.

---

[1] – ينظر: معجم مصطلحات النحو العربي، الخليل، الدكتور جورج عبد المسيح، مكتبة لبنان، ط 1، ص 159.

[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الراضي الأستراباذي، ص 201.

العمل لمن يكون من الفعلين؟

أشار سيبويه إلى أن للأقرب لقرب جواره[1] وعلل ذلك، وسوّغ أنّ المعنى لا ينتقض واستشهد تأييدا لهذا بقوله تعالى :﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب/35][2]

فاسما الفاعل" الحافظات" و" الذّاكرات" لم يعملا فيما عملا فيه الأوّلان "الحافظين" و" الذّاكرين"استغناء عنه.

فالعمل عند سيبويه للأقرب وهذا ما صرّح به المبرد في المقتضب إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول ..." إلى أن يقول "فهذا اللفظ هو الذي اختاره البصريون، وهو إعمال الآخر في اللفظ وأمّا في المعنى فقد يعلم السامع أنّ الأول قد عمل في الثاني فحُذف لعلم المخاطب..."[3] ويستشهد بما استشهد به سيبويه، ويعلل سبب اختيار البصريين فيقول: وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول[4] ويضيف: وقد حملهم قرب العامل على أنّ قال بعضهم :"هذا حجر ضبٍّ خربٍ" وإنّما الصّفة للحُجر، فكيف بما يصحّ معناه ؟[5] أي أن العمل كان سبب الجوار لكن هذا كله لم يمنع المبرد من تجويز إعمال الأول يقول: ولو أعملت الأول كان جائزا أحسن[6]. وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن العمل لأحدهما باتفاق الطرفين[7]، ونقل أن الفرّاء قال: كلاهما يعملان فيه[8]. ويستدل من كلام ابن هشام أن العمل العامل يكون للمعنى، قال في خلال حديثه عن الشاهد: " ألم يأتيك.."يحتمل أن (يأتي) و(تنمي) تنازعا ما) فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن الغنى عن الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمّي بها ولا وبغيرها وأشار ابن هشام[9] إلى أن بعضهم يجيز حذف غير الموضوع لأنه فضلة.

---

[1] – ينظر: الكتاب، سيبويه، ص 73.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ص 75.

[3] – ينظر: المقتضب، ص 75.

[4] – ينظر: المرجع نفسه ص 75.

[5] – ينظر: المرجع نفسه ص76.

[6] – ينظر: المرجع نفسه ص76.

[7] – ينظر: همع الهوامع، ص 109.

[8] – ينظر: خزانة الأدب البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 1، 1986، ص 363.

[9] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام، ص 199.

الضمير في بحث التنازع:

تقدم أن العامل إذا كان اسماً ظاهرا هو للأقرب عند البصريين، وللأسبق عند الكوفيين مع ترجيح الوجه الأخر عندهما معا باتفاق.... ولكن إذا كان في الفعل ضمير؟ يقول سيبويه: فإن قلت «ضربت وضربوني قومك » إلا في قول من قال: «أكلوني البراغيث» أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المظهر كأنك قلت: « ضربت وضربوني ناس بنو فلان»[1] وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربوني عبد الله وتضمر في «ضربني» كما أضمرت في«ضربوني» فإن قلت: «ضربني وضربتهم قومك» دفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، فكأنك قلت: ضربني قومك فضربتهم على التقديم والتأخير إلا أن تجعل هنا البدل كما جعلته في الرّفع، فإن فعلت ذلك لم يكن بد من «ضربوني» لأنك تضمر فيه الجمع، وإذا قلت: «ضربوني وضربتهم قومك» جعلت القوم بدلا من(هم) لأن الفعل لا بد من فاعل له، والفاعل هنا جماعة، وضمير الجماعة الواو[2]، وكذلك تقول: « ضربوني وضربت قومك».

إن قراءة الأمثلة السابقة تشير إلى سهولة معرفة إعمال الفعل وتقدير الثاني، والذليل الضمير الذي وقع فاعلا، أو مفعولا فحدّد إعراب الجملة كالتّاء في ضربت والواو في ضربوني «ضربت وضربوني قومك» وكذا الياء وهم في: «ضربني وضربتهم قومك» وكأنّ سيبويه أراد من هذه الأمثلة تسهيل القاعدة وتوضيحها بالأمثلة التي ربما أراد بها أن يحفف من قواعد التنازع.

لقد أكثر سيبويه من الأمثلة التي دخل فيها الضمير على الأفعال، ووجّه عمل العوامل بحسب ما يقتضيه التنازع، ويلحظ تجويزه لعدد من الوجوه حتى القبيح، فقد جوّز و«ضربني وضربت قومك». فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح[3] وأضاف: ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر مظهر مرفوع من الأسماء[4].

ويتضح من الأمثلة السابقة التكلف في صناعة الجملة للتطبيق على فكرة من التنازع، وأقول لو كان عندهم شعرية لغنانا هذا التكلّف، ولكن قد يكون للشعر رواية

---

[1] – ينظر: الكتاب، سيبويه، ص78.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ص 79.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ص 79.

[4] – ينظر:المقتضب، ص 75–77.

أخرى ترجع الوجه الآخر، أمّا لو كان في القرآن شاهد واحد لأقمنا القاعدة عليه، ولكن لم يجدوا فيه من هنا سوّغ القدماء معظم الأمثلة أو كلّها التي جاؤوا بها في هذا الباب[1].

ومن هذا الباب العامل الذي أهمل ولم يسلّط على الاسم الظاهر كقولنا: أعطى وسألت الله... ففي: "أعطى" ضمير مفسّر لما بعده، وهذا أجازه البصريون ولم يجزه الكوفيون تجنّبا لإضمار قبل ذكر المفسّر، لكنّ العرب استعملت مثله.

ويرى ابن مالك أنه إذا أهمل الأوّل من المتنازعين ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير التنازع ونقل السيوطي أنّ ابن الطراوة منع الإضمار في باب "ظن" مطلقا لأنه ليس للمضمر المفسر يعود عليه[2] ونقل ابن مالك عن ابن كيسان حكايته أن الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على مفسر المبدل منه نحو: "يقومون الزيدون، ورأيتهم العمرين" مع أن البدل تابع وتأخير التابع واجب.

وإذا ثبت هذا فليعلم أن مثل: يحسنان ويسيء ابناك جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين بما فيه من تقديم فاعل "يحسن " (الألف) لو حذفت هذه الألف صحت المسالة عند الكسائي[3] أما الفراء فيمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف، لكنه أجاز أن يقال: يحسن ويسيء ابناك على أن يكون الفعل مرتفعا بالفعلين معا[4]

- أما الضمير المتصل فإن كان مرفوعا نحو: " ما أنفق وما أكرم إلا أنا" وكذا الظاهر الواقع هذا المتوقع نحو: "ما قام وما قعد إلا خالد" فلا يجوز أن يكون أيضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون، وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته فلا بد أن يكون في العامل الملغى غير موافق للمتنازع...."[5] وأما إذا كان المتنازع فيه ضميرا منفصلا منصوبا نحو:" ما ساعدت وما أكرمت إلا إياك" جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول إلى إعمال الثاني أو من الثاني مع إعمال الأول إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور

---

[1] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، ص 201.

[2] – ينظر، همع الهوامع، ص 110.

[3] – ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ص 646.

[4] – ينظر: المرجع نفسه ص 647.

[5] – ينظر: شرح الكافية، ابن الحاجب للراضي، ص 202.

والمنصوب المحل" قمت وقعد بك"[1] ويجوز عند الرضيّ أن يتنازع عاملان في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير عند العاملين نحو: " إياك ساعدت وأكرمت".

التنازع في باب ظنّ وعلم وأعلم:

وهذا من باب القياس على ما سبق، أو من صنع النحويين مادام الفعلان يتنازعان، وهذه أفعال، وتظهر صناعة هذا الباب في أن سيبويه لم يطرقه، وعرض له المبرد عرضا فقال: "وتقول في قول النحويين أعطيت وأعطاني بلال درهما إذا أخبرت عن نفسك قلت المعطي والمعطية بلال درهما أنا"[2] فهو يقول: " وتقول في قول النحويين ولم يستشهد بالقرآن أو الشعر بل يصرح فيقول: "وهذه المسائل تدل على ما بعدها وتجدي على مناهجها فيما ذكرنا من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة"[3].

أي كما أن الفعل المتعدي إلى مفعولين كذلك يتعدى المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة، ويستشهد بقولهم: أعلمت وأعلمني إياه زيدا وعمرا خير الناس، وإن شئت: أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا خير الناس... ويقول إن أعملت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً خير الناس. وإن أخبرت على إعمال عن نفسك قلت: المعلم زيداً عمراً خير الناس، والمعلم هو إياه إياه أنا وأظهرت(هو) لأن الألف واللام لك والفعل لزيد[4] ويتضح من هذين المثالين التكلف في تركيب الجملة الذي يذكرنا بالأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولم تظهر مفاعيلها الثلاثة فغالبا ما وقع الأول مفعولا به أو نائب فاعل والثاني والثالث مصدرا مؤولا... وهذا قريب من ذلك.

ويعود المبرد إلى ذكر هذا الباب في موضع آخر من كتابه يقول :" وتقول ظننت بلالا منطلقا "...

---

[1] – ينظر المرجع السابق، ص 203.

[2] – ينظر: المقتضب، ص 123.

[3] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، ص 204.

[4] – ينظر:المقتضب، ص 124.

فإن عطفت شيئا من هذه الأفعال قلت: ظُنَّ بلال منطلقا أو علم إيّاه ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقام الفاعل مرفوع، وإن شأت قلت أو علمه (بالبناء المجهول) نجعل الهاء مكان (إيّاه) في هذا الباب[1] .

يؤيد الرضيّ ما جاء به المبرد من جواز تنازع الفعلين المتعدّيين إلى ثلاثة خلافا للجرمي نحو "أعلمت وأعلمني بلال عمرا قائما "على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول أعلمني وأعلمته إيّاه بلال عمرا قائما على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأول إن يقال أعلمته ذلك قصدا للاختصار إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنّما منعه الجرمي لعدم السماع[2].

فالجرمي يمنع تنازع هذا النوع من الأفعال لعدم وروده عن العرب شعرا ونثرا.

التنازع في باب التعجّب:

لم يقف سيبويه عند هذا الباب من بحث التنازع، وأجاز المبرد التنازع في باب التّعجب في نحو "ما أحسن وأجمل بلالا " وقال: إن نصب (بلالا) بأحسن كان الواجب أن تقول: ما أحسنه وأجمله بلالا، لأنك تريد ما أحسن بلالا وأجمله[3] قياسا على قولك: ما أحسن ما كان بلال فقد ارتفع (بلال) بالفعل (كان) وجوّز – وهذا بعيد–أن ينصب بلالا باعتبار ما بمنزلة الذي أي "ما أحسن ما كان بلالا " وأضاف، وتقول: ما أحسن ما كان بلال وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله، لأنك ترد إلى (ما) أو قلت "و أجملها "جاز على أن تجعل ذلك لها[4] .

واختصر الرّضي هذا الباب بقوله: "وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا إلى قلّة تصرف فعل التعجب، تقول: ما أحسن وما أكرم زيدا على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، وما أحسن وأكرم زيدا على إعمال الأول..."[5] والرضيّ لهذا يجعل فعل التعجب كغيره من الأفعال العاملة ...أمّا ابن مالك فقال: والصّحيح عندي جوازه ...

---

[1] – ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ص 651.

[2] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، ص 204.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ، ص 192.

[4] – ينظر: المقتضب، ص 185.

[5] – ينظر: شرح الكافية ابن الحاجب للراضي، ص 213.

وأضاف: "ويجوز على الأصل مذهب الفرّاء أن يقال أحسن وأعقل زيد... ولا يمنع على الذهب البصريين أن يقال أحسن وأعقل زيد.

"أمّا السيوطي فقد جمع آراء القدماء في هذا الباب فقال: "روى عليه المبرد: ورجحه الرضي، وردّه أبو حيان بأنّه –حينئذ– ليس من باب التنازع ومنعه ابن مالك ووافقه البهاء ابن النحاس وابن ربيعة"[1] ويبدو أن قبول المبرد، وترجيح الرضى لهذا الباب مقنع قياسا على ما تقدم من أمثلة تقاس على ما ورد في الأصل من التنازع في فعلين[2].

أنواع العامل في التنازع:

أ– حدّد الرضي أنواع العامل في التنازع فقال :"واعلم أن العاملين في التنازع على ضربين إذا هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية أو في المفعولية أو الفاعلية والمفعولية معا ... والمختلفان على ضربين لأنه إن يطلب الأول الفاعلية والثاني المفعولية أو العكس" .

ب– قال ابن هشام: العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما إما بعاطف ... أو كون ثانيهما جوابا للأول، أما جوابية الشرط نحو:﴿ تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ﴾ [الكهف الآية 18]. أو جوابية السؤال نحو (يستفتونك) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط[3].

ج– قال ابن هشام: وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع على حرفين ... ولا بين حرف وغيره... ولا بين جامد وغيره"[4].

ومن يقرأ هذا يجد أن التنازع يكون بين عاملين اثنين، ولم يشِر أحد حتى ابن مالك ممن وقفنا على كتبهم إلا التنازع يجوز أن يقع بين ثلاثة عوامل ويلحظ أيضا أن العاملين يمكن أن يرتبطا بعاطف فما المانع من توالي ثلاثة أفعال؟ مرة أخرى نقول: إن قواعدنا وأحكامنا بحاجة إلى إعادة نظر بعد قراءة الشعر العربي كله أو معظمه فربما تغير بعضها أو ربما زدنا عليها أو حذفنا منها.

---

[1] – ينظر، همع الهوامع، ص 110.

[2] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، ص 186.

[3] – ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق الدكتور مازن مبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط 5، 1979، ص:660.

[4] – المرجع السابق، ص 192.

هل يقع التنازع بين فعلين متأخرين؟

تبين لنا أن التنازع لا يكون في معمول متقدم أي في عامل متأخر نحو: أيهم ساعدت وأكرمت أو شتمته خلافا لبعضهم...[1] و تقدم قول ابن مالك في هذا : "**إن عاملان اقتضيا في اسم عَمَلَ قبلُ...**"، ويشرح ابن مالك قوله فيقول:

"تنبيهاً على أن التنازع لا يأتي بين عاملين متأخرين نحو: عبد الله قام وقعد، لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: "قام وقعد عبد الله"، فإن كل واحد من الفعلين موجود في المعنى إلى عبد الله، وصالح للعمل في لفظه[2]

على أي المعمولات يقع العامل؟

يقع التنازع على كل معمول إلا المفعول الأول له، والتمييز وكذا الحال لأنهما لا تضمر خلافا لابن معط[3] في حين ضم "عباس حسن" المفعول لأجله وشبه الجملة إلى المعمولات التي يتنازع عليها عاملان[4].

وهناك بعض الأشياء ليست من التنازع مثل التوكيد اللفظي الذي لا يعد من باب التنازع لأن التوكيد اللفظي تكرار للتوكيد فقط لا يعمل وحذفه وعدم حذفه سواء نحو: أتاك أتاك اللاحقون؛ لأن (أتاك) الثاني توكيد لفظي لا تنازع بينهما، ولو اقتضى عملاً لقيل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك.

وهناك ما يشبه التنازع مثل المصدر المؤول المعمول فهو اسم يعرب بحسب موقعه في الجملة، ومن محالّه المفعول به لفعل متعد إلى مفعول واحد ومنها أن يسد مسد المفعولين لفعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فلا مانع من أنه يتنازع فعلان على المصدر المؤول ومن هذا قول كعب بن زهير:

و ما إخال لدينا منك تنويل ♣ أرجو آمل أن تدنو مودتها[5]

---

1 – ينظر: المرجع السابق، ص 192.

2 – ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ص 644.

3 – ينظر، همع الهوامع، ص 111.

4 – ينظر: النحو الوفي، عباس حسن دار المعارف بمصر، د ط، د ت، ج 2، ص 190.

5 – ينظر: ديوان كعب بن زهير، طبعة دار الكتب المصرية، 1950، ص 9.

وقد ذكر صاحب الخزانة (البغدادي) شاهدا على تسكين الواو في (تدنو) ضرورة أو على إهمال (أن) حملاً على (ما) مع مدخولها في تأويل مصدر تنازعه الفعلان فأعمل الثانية وحذف المفعول الأول كما هو الأولى عند البصريين، وليس في هذا من شيء فقد وقع المصدر مفردا وجّه كما وجّه أي معمول بحث التنازع ولكن هل يجوز أن يتنازع الحرف المشبه بالفعل على الفعل الناسخ؟. ونجد أن ابن هشام في أوضح المسالك قد منع أن يقع التنازع بين حرفين، أو بين حرف وغيره... والسيوطي في همع الهوامع الذي قال: "بخلاف الحروف كـ (إن) وأخواتها"[1]

وذلك كقولنا: "العلم مفيدٌ، هذه جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ونقول رأيت العلم مفيداً، وهذه جملة فعلية تعدى الفعل(رأى) إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما معمولان، ونقول أيضا: إن **العلمَ مُفيدٌ** جملة مؤلفة من الناسخ (إن) ومعموليه (العلم) و(مفيدً) وأصلهما مبتدأ وخبر ونقول كذلك **رأيت العلمَ مفيداً** فإذا أردنا أن ندخل(أن) على الجملة السابقة نقول: رأيت أن العلم مفيدٌ، فنلاحظ أن همزة (أن) فتحت لأنه أمكن تأويلها مع اسمها وخبرها وسدّت مسد مفعولين (رأى) فكأنهما المفعولان، ولو دخلت (أن) عادا مفعولين لكن دخول (أن) جعلها تأخذ المفعولين المعمولين ليصبحا اسما وخبرا معمولين فكان ثمة تنازعا على معمولين أخذهما الأقرب وليس هذا من قبيل التكلف فالشواهد سواء كانت من القرآن الكريم أم الشعر كثيرة، قال النابغة الجعدي:

ولا قرار على زأر من الأسد ♣ أنبئت أن أبا قابوس أوعدني[2]

فماذا لو حذفنا (أنّ)؟ أليس (أبا) مفعولا ثانيا، وجملة (أوعدني) ثالثاً، أما في رواية البيت كما هي فيكون (أبا) اسم أنّ.

ونقول **المطر يهطلُ** ونقول أيضا، **ليت أو لعل المطر يهطل** فنجد أن (ليت) و(لعل) حرفان مشبهان بالفعل أي (عاملان) يحتاج كل منهما إلى اسم وخبر، وهما مبتدأ وخبر، أو ليس الاسم والخبر معمولين لكل منهما، فهما لا يعد هذا من التنازع؟

---

[1] – ينظر، همع الهوامع، ص 108.

[2] – ينظر: ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي دمشق، 1984، ص 25.

قال جرير:

أقاموا وأن الآخرين تحملوا ♣ ألا ليتَ أنّ الظاغنين بزي الغضا[1]

ففي البيت حرفان مشبهان بالفعل (ليت) و(أنّ) وكلاهما يحتاج إلى اسم وخبر، فلو حذفت (أنّ) لتم المعنى لكن(أن) لا تزاد لتعتبر زائدة، فلا تنازع عندئذٍ، لكن كأنها تنازعت مع (ليت) على الاسم والخبر.

وهناك من النحاة من اتفق على أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا أيضا في الأولوية، فالبصريون يرون أن الثاني أولى لقربه من المعمول والكوفيون يرون بالأولوية للأول لتقدمه، وعندما يعمل إحدى العاملين في الظاهر فإن الآخر يعمل في الضمير الظاهر مثل: "قام ورقد الكاتبان" بإعمال الأول في الاسم الظاهر ويعمل الثاني في ضميره أي نام الكاتبان ورَقدَا، ويقال: "ناما ورقد الكاتبان" بإعمال الثاني فيضمر بذلك الأول الفاعل.[2]

الراجح منهما:

إعمال الثاني أولى عند الجمهور وبه ورد القرآن الكريم فقال تعالى:﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً**﴾ [الكهف/96]، فلو أن العامل الأول ضمن العمل لقيل "أفرغه عليه" أما صاحب معاني النحو فيرى أن الترجيح يكون حسب الأهمية فما يعمل في الاسم الظاهر يكون أهم مما يعمل في الضمير، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير، وهذا ما نلمسه في الآية السابقة، فالاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، فإن القصد هنا من الإيتاء بالقطر هو إفراغه.[3]

رأي صاحب "تجديد النحو":

بعد وورد تعريف للتنازع من قبل النحاة ومن أمثلته ورأي الكوفيين والبصريين رأى أن النصوص العربية، لا تشهد لمثل هذا التصور، فقد جاء عن العرب أن الفعلين في باب في مثل: "قام وقعد الطلاب" يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار في الأول ولا

1- ينظر: ديوان جرير، ص 104.

2 - ينظر: الإعراب الميسر والنحو، ص 70.

3 - ينظر: المرجع نفسه ص 71.

إضمار في الثاني، أما من وجهة نظر سيبويه فإن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم المتنازع فيه دون الأول.[1]

ونجد أن" ابن مضاء" قد رد رداً عنيفا على نحاة البصرة والكوفة؛ لأنهم قد أقاموا هذا الباب على أمثلة من افتراضهم، ودعا إلى إلغاء هذا الباب، ففي العربية كما قال سيبويه لا يوجد تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل إن العامل الثاني أو الفعل الثاني هو العامل فيه دائما، أما إذا كان فاعلا فيقال حذف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه حسب رأي سيبويه والكسائي.[2]

قرار مجمع اللغة العربية في باب التنازع:

نجد هنا أن شوقي ضيف قد اقترح حذف هذا الباب من كتب الناشئة، وأن توضع أمثلته الصحيحة والواردة عن العرب ونظرائها مما يستخدم في لغة اليوم في باب الحذف فنجد سيبويه قد أشار في باب له بأمثلة بقوله: «هذا باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وهو قولك " ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً[3]» فعندما جاء النحاة بعد ذلك أطلقوا عليه باب التنازع، وتعريفه عندهم هو أن يتنازع عاملان على اسم واحد، إما أن يكون فاعلا أو مفعولا به، وقد يطلب أحد الفعلين رفعه والآخر يطلب نصبه وقد يطلبان جره نحو: "أَنِسْتُ وأَنِسَ بي كَرِيمٌ"

فسيبويه يرجع الفعل الثاني لأنه يعمل في الاسم رفعا ونصبا وجراً، وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به، ونجده أيضا قد اعترض على اعتبار معمول الفعل الأول محذوفا لأن حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائي، فقد عبر سيبويه عن حذف المعمول في التنازع بأنه "ترك للعلم به" مرة و"بأنه استغناء عنه لعلم المخاطب به" مرة أخرى.[4]

يمكن أن يعمل في الاسم المذكور أي العاملين، فقد يعمل الأول لسبقه (عند مذهب الكوفيين) وقد يعمل الثاني لقربه (عند مذهب البصريين).

---

[1] – ينظر: المرجع السابق ص 71.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ص75.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ص 72.

[4] – ينظر: المرجع نفسه ص 72.

فالعمل قد يكون في الرفع نحو: "جلس وكتب فارس" وقد يكون على مستوى النصب نحو: "مدحت وشكرت عليا" وقد يكون في الجر نحو:" أطعت واتكلت على الله" وقد يكون مختلفا في مثل: "عاتبني وعاتب محمداً".

ويجب أن يكون العاملان متصرفين، فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا يكون كذلك بين حرفين، فإن كان العامل الأول متصرفا والثاني جامدا جاز ذلك، كما أنه يمكن أن يحدث التنازع بين أكثر من عاملين وأكثر من معمول واحد.

فالعامل الأول يعمل في الاسم الظاهر أما العامل الثاني فيعمل في ضميره سواء أكان مرفوعا أم غير مرفوع نحو: "كتب وسرق أخواك، وربحت ففرح أخويك وشاهدت فأفادني سليما".

وإذا أعمل الثاني في الاسم الظاهر أُعْمِلَ الأول في ضميره لكان مرفوعا نحو: "راجعا وحفظ المجتهدان، وفاز ففرحت بالتلميذين، وتحدثا فعجبت بالتلميذين" أما إذا كان الضمير غير مرفوع فيحذف في مثل: "تَحَدَثْتُ فأفادني الكلام"، ولا يمكن أن يقال: "حدثته فأفادني الكلام".[1]

[1] – ينظر: سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جورجي شاهين عطية، دار الريحاني، ط1، د ت، ص:274 وما بعدها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: معالجة "عباس حسن لظاهرة التنازع"

المبحث الأول: التعريف بعباس حسن (صاحب كتاب النحو الوافي).

هو عباس حسن ولد في محافظة المنوفية سنة ، حفظ ما تيسر من القرآن الكريم فالتحق بالأزهر ثم بدار العلوم، تخرج سنة 1925 وعمل بالتدريس مدة، ثم التحق بالتدريس في دار العلوم وظل بها حتى سن التقاعد، كما اختير عضوا بمجمع اللغة العربية سنة 1967 م، وتوفي سنة 1398 هـ.[1]

المبحث الثاني: نبده عن الكتاب:

أحد أهم الكتب الحديثة في بابه، جمع ألفية ابن مالك ومعظم شروحها وقطر الندى وشذور الذهب وغيرها من كتب النحو ورتبها وعلق على الشاذ منها، إلا أنه لم يورد الشواهد العربية.[2]

المطلب الأول: سبب تأليف الكتاب:

درج المعاصرون من أصحاب التيسير النحوي، أن يقدموا بحوثهم ومقترحاتهم بمقدمات تنال من النحو والنحاة القدامى، ولا سيما المتأخرون منهم، فقد ذكروا عددا من الملاحظات وسموها بـــ: عيوب النحو وهي غالبا ما تكون تُهَماً ألصقوها بالنحو وهو بريء منها، لقصور بعضهم في إدراك أهمية تراثنا النحوي العظيم.

أما الأستاذ "عباس حسن" فكان أكثرهم إنصافا واحتراما للتراث النحوي وأشدهم إعجابا به، لذا بدأ جهوده في تيسير النحو بالثناء على النحو العربي والإشادة بالنحاة العباقرة الذين وضعوا قواعده ورفعوا بناءه شامخا في إخلاص نادر وإيمان عميق وصبر لا ينفذ وحب للعرب والعربية قلّ نظيره.

بعد ذلك ذكر بعض الهنات، ولم يسمّها عيوبا، وإنما سماها شوائب داخلت النحو في أثناء مسيرته الطويلة، ذكرها مقرونة بذكر أسبابها ومحاولة علاجها. قال: ليس من شك أن التراث النحوي والصرفي الذي تركه أسلافنا[3] نفيس غاية النفاسة، وأن الجهد

---

[1] – http : //www.voice of arabic .net/index.php يوم : 2012/04/24 الساعة 15:00.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه

الناجح الذي بذلوه فيها خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيأ لكثير من العلوم المختلفة في عصورنا القديمة والحديثة.

بيد أن النحو كبقية العلوم، تنشأ ضعيفا، ثم أخذ طريقه إلى النمو والقوة والاستكمال بخطى وئيدة أو سريعة على حسب ما يحيط به من ظروف وشؤون، ثم يتناولها الزمان بأحداثه، فيدفعها إلى التقدم والنمو والشكل بما يلائم البيئة فتظل الحاجة إليها شديدة، والرغبة فيها قوية، وقد ينشط في مقاومتها فيرمي بها إلى الوراء فتصبح في عداد المهملات أو تكاد... فمن هذا المبدأ ألّم الوهن والضعف على النحو كدعوتهم إلى إلغاء بعض الموضوعات النحوية وإلغاء الإعراب والاستغناء عنه بتسكين أواخر الكلم وغير ذلك مما تناثر في ثنايا البحث وعلى الرغم من ذلك كله لم يذكر أحد منهم صراحة ولم يذكره أحدٌ – ضمن أصحاب محاولات التيسير النحوي – ولا سيما أنه عاصر حركة التيسير النحوي في أوجها.[1]

المطلب الثاني: مؤلفات عباس حسن:

1- النحو الوافي 4 أجزاء ضخمة، وهو عمل نحوي نفيسة.
2- رأي بعض الأصول اللغوية والنحوية.
3- اللغة والنحويين القديم والحديث.
4- المتنبي وشوقي.
5- المطالعة الوافية، كتاب مدرسي، بالاشتراك مع آخرين.
6- مقالات قليلة وكلمات ألقيت في المجتمع.[2]

المبحث الثالث: نظرة عباس حسن للتنازع:

عرّف عباس حسن التنازع على أنه ما اشتمل على فعلين سواء أكان متصرفين مذكورين أو على اسمين يشابهانهما في العمل أو على اسم وعلى فعل يشبهه في العمل[3] في مثل وقف وتكلم الخطيب فهذان الفعلان لا بد لكل واحد منهما من فاعل وليس في

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – المجتمعيون في خمسين عاما، مهدي علام 1956 م، إصدار مجمع اللغة العربية، النحو الواقعي، ج1.

[3] – ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، د ط، ج 2، د ت، ص 186.

الكلام إلاّ اسم ظاهر واحد، يصلح أن يكون فاعلا لأحدهما والاسم الظاهر هو الخطيب إذاً فأي هذين الفعلين أحق بالفاعل، وإذا فاز به أحدهما فأين فعل ذلك الفعل الثاني؟[1].

وفي مثل كتبت وفهمت الدرس نجدها أيضا فعلين يحتاج كل فعل منهما إلى مفعول به منصوب وليس في ذا الكلام السابق ما يليق أن يكون مفعولا به إلاّ كلمة واحدة فقط وهي لفظة الدرس فأي الفعلين السابقين أحق به؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني؟[2]

أما في مثل أنشد وسمعت أديبًا، نجد أن هذين الفعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلا ويحتاج الفعل الآخر إلى منصوب يكون مفعولا به فمطلب كل من هذين الفعلين يناقض الآخر على خلاف الحالتين السابقتين وليس في الكلام إلاّ لفظة الخطيب وهي صالحة لأحدهما. فأيهما أحق بها؟ وما هو نصيب الفعل الآخر بعده؟[3]

وفي مثال أنست وسعدت بالزائر الأديب نجد كلا من الفعلين محتاجا إلى جار ومجرور ليتم المعنى، فأي الفعلين أحق وأولى؟ وما هو نصيب الآخر بعد ذلك؟.[4]

من الأمثلة السابقة نجد أن الأفعال قد تتعدد في الأسلوب الواحد فكل منهما يحتاج إلى معمول خاص به، ولكن لا يوجد في الكلام السابق إلا بعض المعلومات الظاهرة.

لا تكفي إلا بعض الأفعال دون الأفعال الأخرى مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به، فتتزاحم هذه العوامل الكثيرة على تلك المعمولات القليلة، وكأنها تتنازع فيما بينها ليفوز كل واحد منهما وحده بالمحمول لهذا يسمى الأسلوب:«أسلوب التنازع» ويعرفه النحاة بأنه:[5]

---

[1] – ينظر المرجع السابق، ص186.

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص186.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ، ص 186.

[4] – ينظر المرجع نفسه ص186.

[5] – ينظر المرجع نفسه، ص187.

تعريف التنازع عند النحاة:

هو ما يشتمل على فعلين – غالبا- متصرفين، مذكورين، أو على اسمين يتشابهان في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الفعلين السابقين.

ونسمي الفعلين وما يشبههما « عاملي التنازع» والمحمول نسميه «المتنازع فيه» فالتنازع لابد من أن يتوفر فيه أمران:

الأول: تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل وكل منهما يريد المعمول.

الثاني: تأخر المعمول عنهما.

مثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان: تصدق وأخلص الصالح. ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان نفس عمل الفعل: المؤمن ناصرُ ومساعدُ الضعيف أما مثال المختلفين: دراك وساعد الملهوف بمعنى أدرك وساعد.

لذلك لا يصلح أن يكون من عوامل التنازع الحرف، ولا العامل المتأخر في مثل: أيُّ الفتياتِ قابلتَ وحدّثتَ، ولا العامل الذي يتوسط المعمول بينه وبين العامل نحو: ابتعت الثياب وارتديت، ولا العامل الجامد.[1]

إلا فعلي التعجب فإنهما على الرغم من جهودهما أن يكون العاملين في أسلوب التنازع نحو: ما أحسن وأنفع صفاء النفوس، وأحسنْ وأنفعْ بصفاء النفوس.[2]

زيادة وتفصيل:

ليس من الضروري أن يقتصر في أسلوب التنازع الأعلى عاملين متقدمين، ولا على معمول واحد ظاهر بعدهما، فقد يقتضي الأمر أن تكون العوامل الثلاثة متقدمة من غير أن يتعدد المعمول نحو: يقعد ويتكلم ويكتب المتعلم وقد تكثر وتتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة نحو: تدنون وتقرؤون وتحفظون الدروس كل أسبوع ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع في العمل على معمولين بعدهما (في المفعول به وهو الدروس وفي الظروف وهو«كل») والكثير في التنازع الاقتصار فقط على عاملين ومفعول واحد، ولا يعرف في الأساليب القديمة الزيادة عند وجود ما يقتضيها، ويشترط في كل الحالات

---

[1] – ينظر: المرجع السابق ، ص 187.

[2] – ينظر المرجع نفسه ص188.

أن تقوم القرينة على أن الأسلوب، أسلوب تنازع، لتطبق عليه أحكام التنازع وأنه ليس من باب اللف والنشر مثل: عوى وتحدث الذئب والطالب، أي عوى الذئب وتحدث الطالب.

لابد أن يكون بين العاملين أو العوامل نوع آخر من المراتب مثل: العطف نحو **أعز وأطيع الرسول**، أو أن يكون العامل المتأخر جوابا معنويا عن السابق نحو قاوله تعالى: ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ**﴾ [النساء/176].

أي يستفتونك في الكلالة، قل الله يفتيكم في الكلالة... أو جوابا نحويا مثلا: جواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب نحو، **أتلوا اقرأ السورة**، أو أن يكون العاملين خبرين عن اسم، نحوه الكاتب مبدع منتج النصوص[1]. نجد التنازع في أكثر المعمولات، ومنها المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله، وشبه الجملة، دون الحال والتمييز.

لا يوجد من التنازع ما هو توكيد لفظي كقولهم « هيهات هيهات العيق وما به...» لأن شرط التنازع هو أن يكون المعمول فيه مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى، وأن يتوفر الضمير إذا كان مرفوعا في العامل الذي هو مهمل وغير المتوفر في هذا التوكيد، إذ الشيء المطلوب إنما هو كلمة "هيهات" الأولى فهي وحدها تحتاج إلى العقيق، لتكون فاعلها، والإسناد بينهما، أما لفظة "هيهات" الثانية فلم تأت للإسناد إلى العقيق وهي لا تتوفر على الضمير المرفوع، وإنما جاءت هذه اللفظة من أجل تأكيد اللفظة الأولى وتقويتها، فاللفظة الأولى تحتاج إلى الفاعل، أما الثانية فهي غير محتاجة إليه ولا لغيره، فهي ليست بعاملة ولا معمولة، شأنها شأن نظائرها التي تأتي من أجل التوكيد اللفظي ومثل هذا: أتاك أتاك الجامحون في معرفتك[2].

---

[1] – ينظر: المرجع السابق ، ص 188.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص ص 189– 190.

الأحكام الخاصة بالتنازع: تتلخص فيما يلي:

1- لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أي المتنازع فيه) فكل عامل يمكن أن يختار للعمل من غير ترجيح في الأغلب، فيمكن اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير، ويمكن أن يحدث العكس، وإذا كانت العوامل أكثر من ثلاثة فإن الحكم لا يمكن أن يتغير بالنسبة للأول والأخير، أما ما يتوسطهما ثالثا أو أكثر، فيليق أن يساير الأول أو الأخير إذا فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال المتوسط الثالث، وما زاد عليه من كل عامل من العوامل بين الأول والأخير.[1]

2- وقوع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول، يجب تعويضه بالعامل الأخير المعمل للتعويض فهذا يغنيه عن المعمول.

وهذا لا يكون إلا بإلحاق ضمير به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الإفراد والتثنيه، والجمع والتذكير والتأنيث، لأن المعمول أي المتنازع فيه هو المرجع للضمير، إلا أن هذا المرجع يكون متقدما على الرغم من تأخر لفظه عن الضمير ومرجعه في الأشياء السابقة.[2]

ومن الأفضل وجود الضمير في جميع الحالات، سواء أكان ذلك الضمير ضمير رفع، أم ضمير نصب، أم ضمير جر، وذلك من إعمال الأول في المعمول المرفوع من إعمال الأخير في ضميره: مثال كتب وقرأ الطالب فنقول: كتب وقرأ الطالبان، كتبت وقرأن الطالبات وذلك أن الأصل "كتب الطالب وقرأ"، "كتب الطالبان وقرءا"، "كتب الطالبون وقرؤوا"، كتبت الطالبة وقرأت"،"كتبت الطالبتان وقرأتا"، "كتبت الطالبات وقرأن" والوسيلة المضبوطة لاستخدام الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ثم يتلوه مباشرة المعمول ونقصد به "المتنازع فيه" وقد تقدم من مكانه حتى أصبح بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما، ثم يتبعهما كل عامل معمل، وبعده يأتي الضمير المناسب لهذا التركيب القائم فقط على التركيب الخالص المحض، كما في الأمثلة السابقة وكما في الأمثلة التالية:

---

[1] – ينظر المرجع السابق، ص192.

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص193.

نجح وفاز الطالب فكل من الفعلين نجح، وفاز يحتاج إلى كلمة الطالب لتكون فالعلا له، فإذا أعملنا الأول يجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره، ولكي يكون الضمير مناسبا وصحيح الاستعمال نتخيل، أن الاسم الظاهر «المتنازع فيه» وهو كلمة الطالب قد تقدم حتى صار مكانه العامل الأول بطريقة مباشرة.[1]

ومن هنا يجب أن يتأخر عنهما كل مهمل، فكان أصل الأسلوب نجح وفاز الطالب هو الفاعل للفعل "نجح" أما الفاعل المهمل أو المهمش فهو **فاز** فقد التحق بآخره الضمير المستتر المرفوع، ويعرب فاعلاً ويستغني عن الاسم الظاهر"المتنازع فيه" والضمير الوارد هنا مفرد مذكر ليطابق بذلك مرجعه بمعنى المتنازع فيه فإذا كان المرجع مفردا مؤنثا أو مثنى أو جمعا بنوعيهما، وجب بذلك أن يطابقه الضمير فنقول:" نجحت وفازت الطالبة"، نجح وفاز الطالبان"، "نجحت وفازا الطالبتان"، "نجح وفازوا الطالبون"، نجحت وفزن الطالبات"، "نجحا الطالبان وفازا "، "نجحت الطالبتان وفازتا"،" نجح الطالبون وفازوا"، "نجحت الطالبات وفزن".

هذا حكم "التنازع" وذلك عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول بذلك المرفوع، وهو هنا الفاعل المتجلي الذي يطلبه كل منهما.[2]

مثال: « شاهدت وكلمت الطبيب» عند إعمال الأول أيضا، حيث نلاحظ تعدد العوامل التي يحتاج كل منهما إلى المفعول به، على الرغم من أنّ الكلام لا يوجد فيه إلاّ مفعول به واحد" شاهدت وكلمت الطبيب"، "شاهدت وكلمتهما الطبيبين"، " شاهدت وكلمتهم الطبيبين"، "شاهدت وكلمتهن الطبيبات".

فكأن أصل الكلام عند الخيال أو التخيل: "شاهدت الطبيب وكلمته"، " شاهدت الطبيبة وكلمتها"، "شاهدت الطبيبين وكلمتهما"، "شاهدت الطبيبتين وكلمتهما"، "شاهدت الطبيبين وكلمتهم"، " شاهدت الطبيبات وكلمتهن".

ويمكن القول أيضا في المثال: شرح وفهمت الأستاذُ بالرغم من اختلاف المطلب بين العاملين، فواحد من هذين يريد المعمول فاعلا له، والآخر يريد مفعولا به، فنقول

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 193.

[2] – ينظر: المرجع السابق، ص: 194.

مثلا: عند إعمال الأول "شرح وفهمته الأستاذُ"، "شرحت وفهمتها الأستاذة"،" شرح وفهمتهما الأستاذان"، شرح وفهمتهم الأستاذون"، " شرحت وفهمتهن الأستاذات".[1]

ذلك أن الأصل مع التخيل: "شرح الأستاذ وفهمته"، " شرحت الأستاذة وفهمتها"، "شرح الأستاذان وفهمتهما"، "شرح الأستاذون وفهمتهم"، "شرحت الأستاذات وفهمتهن".

ويقال هنا أيضا عند إعمال الأول في مثل "أفرحت وأعجبت بالطفل الصغير" حيث أن كل من العاملين يحتاج إلى معنى لتكملة الجار والمجرور ونحوه " فرحتُ وأعجبتُ بالطفل الصغير به"، "فرحتُ وأعجبتُ بالطفلة الصغيرة بها"، " فرحت وأعجبت بالطفلتين الصغيرتين بهما"، "فرحت وأعجبت بالطفلات الصغيرات بهن"، وكان الأصل مع التخيل: "فرحت بالطفل الصغير وأعجبت به"، " فرحت بالطفلة الصغيرة وأعجبت بها"، "فرحت بالطفلين الصغيرين وأعجبت بهما"، فرحت بالطفلتين الصغيرتين وأعجبي تبهما"، "فرحت بالطفلين الصغيرين وأعجبت بهم"، "فرحت بالطفلات الصغيرات وأعجبت بهن".

ولذلك نرى أنه إذا عمل الأول فهذا يقتضي أمرين لا مفر منهما وهذا يعني ألا يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر وذلك بإعمال الأخير في ضمير مطابق للمعمول الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ومرجع الضمير في الصور السابقة الذكر يعتبر متقدما عليه، بالرغم من تأخر لفظ المرجع-كما أسلفنا- غير أنه لا توجد إلا حالة واحدة لا يصبح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المعمل، وإنما يجب أن يوضع موضعه اسم ظاهر، وهذه الحالة تتحقق عندما يكون الفعل المعمل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه ذلك لأنه عمدة في الأصل، ولا يليق إضماره وذلك لو أنّه إذا أضمر لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر مثل:"أظن، ويظناني أخا، عمرا وزيدا أخوين" فهنا كلمة **محموداً** هي التي تمثل المفعول به الأول للعامل. الذي هو الفعل "أظن" أما كلمة" زيداً" فهي معطوفة عليهما أما "أخوين" فهي المفعول به الثاني للفعل "أظن" وإلى هذا أستوفى الفعل العامل "أظن" مفعولين، فأين هما هذان المفعولان؟ وأين ما يغني عنهما؟[2]

---

[1] – ينظر المرجع السابق ص ص 194-195.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 195 وما بعدها.

فالياء هنا ضمير وهي مفعوله الأول، وبقي مفعوله الثاني، فلو أتينا به ضميرا أيضا فقلنا: أظن، ويظناني إياه، عمراً وزيداً أخوين أي نقول: أظن عمراً وزيداً أخوين ويظناني إياه. لوجب أن تكون لفة "إياه" مطابقا في الإفراد للياء التي هي المفعول الأول فتتم بينهما المطابقة على حد الاعتبار أن أصلها هو المبتدأ أو الخبر، كما هو الحال في مفعولي "ظن وأخواتها"، ولكن لا تتحقق بين الضمير "إياه" وما يعود عليه، وهو "أخوين" إذ أن لفظة"إياه" هي ضمير للمفرد، وأما مرجعه فهو دال على اثنين، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه وهذا لا يجوز ولو أن لا ضمير الثاني كان مثنى لقلنا: أظن، ويظناني إياهما، عمراً وزيداً أخوين. لتمت المطابقة بين كل من الضمير ومرجعه فكلاهما الاثنين ولكن المطابقة تفوت وذلك يكون بين المفعول الثاني أصله خبر عن الأول، لذلك يجب هنا المطابقة بين المبتدأ والخبر.

عندما يوقع الإضمار في الخطأ يجب العدول عنه (الخروج عنه) إلى الإضمار الذي يحقق غرض عدم الوقوع في الخطأ فيقال: أظن ويظناني أنّ عمراً وزيداً أخوين أي: أظن عمراً وزيداً أخوين، ويظناني أخاً، وفي هذه الصورة لا تكون المسألة من باب التنازع.[1]

إذا أعمل الأخير وأهمل الأول، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير إلاّ في ثلاث حالات، كما يشترط أن يكون في كل واحدة الإتيان بضمير مطابق للمعمول المتأخر عن هذا الضمير(وفي الحالات الثلاث يمكن أو يجوز عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة).[2]

الأولى: وذلك أن يكون المعمول المتأخر مرفوعا، فقد يكون فاعلا يطلبه عاملين قبله أو أكثر وكل عامل يريده لنفسه نحوه سمع ودون الطالب فإذا قمنا بإعمال الأخير وأهملت الأول في ذلك الحين يتوجب علينا أن نلحق الضمير المناسب الأول، فنقول:"سمعت ودونت الطالبة"، "سمعا ودون الطالبان"، "سمعت ودونت الطالبتان"، "سمعوا ودونوا الطالبون"، "سمعن ودونت الطالبات".[3]

---

[1] – المرجع السابق، ص: 196.

[2] – ينظر المرجع نفسه ص: 196.

[3] – المرجع نفسه، ص: 197

الثانية: حيث يكون المعمول" المتنازع فيه" اسما منصوبا أي أن أصله عمدة مثل مفعولي "ظنّ" وأخواتها، وذلك أن أصلهما مبتدأ وخبر وأيضا مثل: خبر "كان وأخواتها" وفي هذه الحالة لا يمكن حذف الضمير المناسب، وإنما يمكن الاحتفاظ به ويوضع متأخراً عن المعمول (المتنازع فيه) نحو أظنهما ويظن علي عمراً وزيداً مخلصين إياهما فالفاعلان هنا يتنازعان على لفظة مخلصين باعتبارهما المفعول الثاني أما الأول فقد عمل في الضمير العائد إليهما وجعل متأخراً.

والمراد هنا هو، يظن علي عمراً وزيداً مخلصين وأظنهما إياهما، أي أظن عمراً وزيداً مخلصين فعمراً مفعول أول للفعل "يظن" وزيداً معطوف عليه "مخلصين" مفعول ثان للفعل "يظن" و"أظنهما" .

"أظن" مضارع فاعله مستتر تقديره "أن" "هما" ضمير"، مفعول أول فالاتصال هنا ممكن عندما يتقدم ليتصل بفعله مباشرة ولا وجود للانفصال." إياهما" جاء متأخرا وهو المفعول الثاني.[1]

مثال آخر: كنت وكان المسلم أخا إياه، فالفعلان هنا يتنازعان على لفظة "أخا" لتمثل الحيز فجعل للمتأخر منهما، وقد تم إعمال السابق في ضمير هذا الخبر وجعل الضمير هنا متأخراً بعد الخبر فالمراد هنا هو: كان المسلم أخا وكنت إياه أي: كنت أخا ويصح كنته لأنه الاتصال كما أسلفنا الذكر ممكن وجائز، فلا داعي ولا لزوم للانفصال[2]

بقي أن نذكر حالة لا يجوز فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه، ولا إعمال الأول المهمل فيه، وإنما من الضروري أن يوضع موضعه اسم ظاهر وهذه الحالة هي التي يكون الفعل الأول مهملا فيها ويحتاج إلى مفعول به؛ لأن أصله عمدة فلا يجب وليس من الضروري حذفه كما أنه لو أضمر لنتج عن إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم لظاهرة، نحو: "يظناني وأظن الصديقين أخوين أخا" فكلمة "أظن" هنا مضارع وفاعله مستتر، أما تقديره فهو "أنا" وهذا المضارع يحتاج غلى مفعولين واصل هذين المفعولين أنهما مبتدأ وخبر، فلا يجوز أن يحذف أي واحد منهما فلفظة "الصديقين" هي المفعول الأول أما "لفظة" أخوين" فهي المفعول الثاني، وإلى هذا الحد قد استوفى العامل الأخير مفعوليه

---

[1] – ينظر المرجع السابق. ص 197.

[2] – ينظر المرجع نفسه. ص ص 197– 198.

فالفعل " يظنان" مضارع فاعله، "ألف الإثنين" و"الياء" تمثل مفعوله الأول: فيطرح السؤال: أين مفعوله الثاني؟[1]

لو أننا أتينا به ضميرا مطابقا للمفعول الأول لقلنا: يظناني- وأظن الزميلين أخوين إياه، التمست هنا المطابقة بين المفعولين الأول والثاني ففي المفعول الثاني تكون المطابقة في "إياه". أما في المفعول الأول فهي تتحقق في "الياء" وهذه المطابقة لازمة في أو بين المبتدأ والخبر، ولكن يحدث تفاوت هنا في المطابقة بين الضمير"إياه" وهو للمفرد، والذي مرجعه المثنى وهو "أخوين".[2]

أما لو أتينا به ضميرا يطابق المفعول الأول لقلنا يظناني، وأظن الصديقين أخوين إياهما، لتمت هنا المطابقة بدرجة كبيرة وإلى حد أكبر فهي واجبة بين الضمير ومرجعه، فكل منهما يستعمل للتثنية، أما المفعول الأول والذي يتمثل في" الياء" فهو يدل على المفرد، على الرغم من أن المطابقة بين هذين المفعولين لازمة لأن أصلها مبتدأ أو خبر.

أما إذا أردنا التخلص من هذا الحرج والخروج منه وجب علينا من الأحسن أن نأتي بالفعل الثاني، اسماً ظاهراً فنقول: يظناني وأظن الصديقين أخوين أخا، ولا تكون هنا المسألة من باب التنازع.

أما إذا كان المفعول(المتنازع فيه) ليس هو العمدة أصلا، وكان العامل هو المتأخر فمن الأحسن أن يحذف المعمول نحو: ساعدت وساعدنَ الصديق ولا يستحسن أن يقال: ساعدته وساعدنه الصديق.[3]

الثالثة: وتتمثل في أن يكون الضمير هنا مجرورا، أما لو حذف هذا الضمير لتسبب حذفه في حدوث لبس فيجيئ متأخراً عن المعمول نحو: "استعنت واستعان علي الأستاذ به" فلفظة "الأستاذ" يطلبها الفعل الأول لتكون مجرورة وحرف جرها هو الباء أي" استعنت بالأستاذ" أما الفعل الأخير فيريدها فاعلا ذلك لأنه استوفى مفعوله المجرور بالحرف"على" فالفعل المتأخر في الاسم الظاهر هنا قد أعمل، وأضمر بعده ضميره المجرور بالباء فقلنا "به" ولو أنه تمت تقدمته أي أنه يقع بعد عامله المهمل، ويكون وسيطا

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 198.

[2] – ينظر المرجع نفسه ص 198.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 198 وما بعدها.

بين الفعلين، لنتج عن هذا تقدم الضمير الفضلة، المجرور على مرجعه، وهو هنا لا يستحسن أن يكون كذلك، أما لو حذف لكان تقدير الكلام: استعنت واستعان عليه الأستاذ، لأدّى هذا الحذف إلى وقوع الكلام في لَبس، فلا يمكن معرفة ما إذا كان الأستاذ مستعان به أم مستعان عليه.

أما إذا سَلِمَ اللبس من المستحسن الحذف مع ملاحظة المحذوف في النية نحو: مررت ومرّ بي الصديق.[1]

[1] – ينظر: المرجع السابق. ص 199.

خـــاتـــمـــة

خاتمـــــة

نحمد الله العليم الحكيم الذي أعاننا على اجتياز هذا البحث المحفوف بالصعوبات لأن مسائل باب التنازع غير المجالات في مظانها المختلفة تكاد تسيطر على كثير من مسائله ولقد مهّدنا لهذا الذي رغبته كبيرة دفعتنا إلى اجتيازه كلما اعترانا الفتور ويشفع لهذه الرغبة القوية ما يدور في فلك التنزيل ومن المعلوم أن النص اللغوي العربي يتمثل في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر .

1. إن تسمية التنازع كانت دقيقة وموفقة ومنطقية؛ لأن عامل من عوامل يطلب المعمول لنفسه وكأنما يريد أن ينزعه من الآخر ليستأثر به.
2. إن التعريفات التي استقرت في كتب النحو تنطلق من نقطة واحدة وهي أن التنازع عبارة عن توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد أو أكثر.
3. لا يقع التنازع بين حرفين، لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات كما لا يقع بين حرف وغيره من فعل واسم، ولا يقع التنازع بين عاملين جامدين لأن التنازع لا يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله.
4. إن التنازع قد يقع في الظرف والمفعول المطلق وفي المفعول معه ولا يقع في المفعول له وفي الحال والتمييز.
5. أظهر البحث أن دعوة بعض المحدثين إلى إلغاء باب **التنازع** لا يستند إلى أدلة مقنعة؛ لأن ظاهرة التنازع قد وردت في أمثلة قرآنية كثيرة وأشعار العرب وكلام الفصحاء ولا يمكن إنكارها أبدا.
6. مفهوم التنازع كان واضحا لدى سيبويه في النصوص لا في العنوان.
7. إن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال عامل وتجويز الآخر، أما الخلاف فكان في الأمثلة التي تكلف فيها، والتي تمكننا بشجاعة أو جرأة حذفها أو تخفيضها فيحذف جزء من البحث، ويخفف ويسهل، إذا ما أردنا تقديمه للقارئ لا سيما الطالب أما المختص فيستطيع فهمه وإدراكه كيفما كان.
8. جواز التنازع في التعجب، وإن كان فيه خلاف.

9. إن النّواسخ أفعال، والأفعال عوامل فما المانع في كونها عوامل تنازع اسما واحدا، وقد أثبت شواهد على هذا من الشعر المحتج وقعت عليها في خلال قراءة الشعر مصادفة.
10. تعد المحاولة التي قام بها الأستاذ "عباس حسن" من أوسع المحاولات شمولا للنحو العربي وأكثرها مقترحات وأدقها تحديدا التي يعاني منها النحو، وأحرصها على معالجة مشكلات النحو في ضوء التراث النحوي الخالد والاستئناس به تنظيرا وتطبيقا شكلا ومضمونا.

ميلة في: **2012-05-24**

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

(مرتبة ألفبائيا)

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. الإعراب الميسر والنحو، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، د ط، 1998.
2. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هاشم، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، د ط، 1979.
3. جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني دار الغد الجديد القاهرة المنصورة ،ط 1 ،2007.
4. خزانة الأدب البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 1، 1986.
5. ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي دمشق، 1984.
6. ديوان كعب بن زهير، طبعة دار الكتب المصرية، 1950.
7. ديوان جرير شرح محمد بن حبيب ،تحقيق الدكتور محمد أمين طه، دار المعارف بمصر 1969
8. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جورجي شاهين عطية، دار الريحاني، ط1.
9. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ابن عقيل، دار الكتب العلية، بيروت، لبنان، ط 2، 2005.
10. شرح الكافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق بيروت، ط 1، 1982.
11. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمول للتراث، دمشق، ط 1، 1982.
12. الكتاب، سيبويه، أبي بشر، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط 3، ج5، 1996.
13. المجتمعيون في خمسين عاما، مهدي علام 1956 م، إصدار مجمع اللغة العربية، النحو الواقعي، ج1.

14. مختار الصحاح، محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المكتبة الأموية، بيروت دمشق، د ط، د ت.
15. معجم مصطلحات النحو العربي،الخليل،الدكتور جورج عبد المسيح، مكتبة لبنان، ط1.
16. مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق الدكتور مازن مبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط 5، 1979.
17. المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط1، 1963.
18. النحو التطبيقي، هادي نهر، جدار الكتاب العالمي، عمان- الأردن- ط1، ج1، 2008.
19. النحو الشافي، محمود حسني مغاسلة، دار المسيدة، عمان،الأردن،ط 2، 2011.
20. النحو العربي، عبد علي محمد صالح، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 2009.
21. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، د ط، ج 2، د ت.
22. همع الهوامع، السيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة القاهرة، ط1، ج2، 1327هـ.

ثالثا: مواقع الأنترنيت:

23. http : //www.voice of arabic .net/index.php يوم : 2012/04/24 الساعة 15:00

الفهرس

خطة البحث.

مقدمة .....أ

الفصل الأول: ظاهرة التنازع في العمل

✓ مفهوم التنازع و أركانه.....06

أ – مفهوم التنازع لغة و اصطلاحا..... 06

✓ شروط التنازع.....07

✓ صور التنازع.....08

✓ الوظائف الدلالية للتنازع و فوائده.....10

✓ معالجة ظاهرة التنازع عند بعض النحاة.....12

الفصل الثاني: معالجة عباس حسن لظاهرة التنازع .

✓ التعريف بعباس حسن.....26

✓ سبب التأليف.....26

✓ مؤلفات عباس حسن.....27

✓ نظرة عباس حسن للتنازع.....27

خاتمـــــة.....40

قائمة المصادر والمراجع 43